

دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو
التعليم المهني والتقني

**The Role of The Ministry of Education in Influencing the Orientations Of
The Palestinian Students Towards Vocational And Technical Education**

Amjad Ziad Alsheikh, Researcher at Al-Istiqlal University-Palestine, University of
Sfax-Tunisia, Researcher at Al-Istiqlal University - Palestine

amjad@pass.ps

Send Article Date: 2025-04-29

Date of acceptance of the article 2025-05-22

Abstract: This paper aims to know the role of the Palestinian Ministry of Education in influencing the orientations of the Palestinian students towards vocational and technical education. To know this aim, it depended on the political Socialization Approach which is interested in how to build orientations towards a certain matter. The study was aided by the interview as a main instrument for gathering the data and on the official documents of the Ministry and its plans.

The study concluded that the Ministry of Education had a positive role in influencing the orientations of the Palestinian students towards the vocational and technical education through the political socialization after the orientations of the Palestinian students were almost restricted to academic education. This role is represented in: First, introducing vocational education in the schools and changing the societal view of vocational and educational education by its seeking the help of the media and organizing lectures and professional workshops and crafts exhibitions. Second, in updating the study curricula to suit the vocational and technical education and to go side by side with the need of the local society for it. Third, by enacting a group of laws which protect the students who desire to enroll in vocational education in the future to work in the domains which they studied. Fourth, preparing the infrastructure such as schools and laboratories which suit this kind of education. Fifth, rehabilitating the teachers for vocational and technical education and integrating new teachers who are specialized in different domains of vocational and technical education.

Keywords: Vocational education, Technical education, Role of the Palestinian Ministry of Education.

المخلص: تهدف هذه الورقة إلى التعرف على دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني، واعتمدت لمعرفة هذا الهدف على اقتراب (approach) التنشئة السياسية (socialization) الذي يُعنى بكيفية بناء التوجهات نحو أمر ما، واستعانت الدراسة بالمقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، كذلك على وثائق الوزارة الرسمية وخططها .

وتوصلت الدراسة إلى أن وزارة التربية والتعليم كان لها دور إيجابي في التأثير على توجيه الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني من خلال التنشئة السياسية بعد أن كانت توجهات الطلبة الفلسطينيين تكاد تكون محصورة على التعليم الأكاديمي. ويتمثل هذا الدور: أولاً بإدخال التعليم المهني في المدارس وتغيير النظرة المجتمعية للتعليم المهني والتقني عبر استعانتها بالإعلام وتنظيم المحاضرات وورش العمل المهنية والمعارض الحرفية. وثانياً في تحديث المناهج الدراسية لتلائم التعليم المهني والتقني وتواكب حاجة المجتمع المحلي منه. وثالثاً بسن مجموعة من القوانين التي تحمي الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق في التعليم المهني مستقبلاً للعمل في المجالات التي درسوها. ورابعاً بتهيئة البنية التحتية من مدارس ومختبرات تلائم هذا النوع من التعليم. وخامساً بتأهيل المدرسين للتعليم المهني والتقني، ودمج مدرسين جدد متخصصين في مجالات مختلفة من التعليم المهني والتقني.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التعليم التقني، دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

المقدمة:

يوجد جدل نظري في العالم حول مدى أهمية التوجه نحو التعليم المهني والتقني على حساب التعليم الأكاديمي، وذلك بسبب ارتفاع البطالة الناجمة عن التعليم الأكاديمي والحاجة للتعليم المهني والتقني. وفلسطين ليست بعيدة عن هذا الجدل. وعليه فإن الجدل حول مدى أهمية توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني على حساب التعليم الأكاديمي للحد من البطالة، أو توجيههم نحو التعليم الأكاديمي هو الإشكالية التي تبحث فيها هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من هذا الجدل ستحاول الدراسة أن تجيب على سؤالها الرئيسي ما دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة إلى التعليم المهني؟ وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على تأثير وزارة التربية والتعليم على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني الذي يعتبره الكثيرون الطريق الأقصر لدخول سوق العمل.

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة:

- 1- يوجد دور للاحتلال الإسرائيلي على عدم قدرة السلطة الفلسطينية من أن تلبي احتياجات الفلسطينيين من إيجاد الوظائف والمهن المختلفة لهم.
- 2- يوجد دور لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية نحو توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني في فلسطين.

أهمية الدراسة:

وتتبع أهمية هذه الدراسة كون أن الجدل النظري لا يتطرق حول مدى أهمية التوجه نحو التعليم المهني والتقني على حساب التعليم الأكاديمي في حالة خاضعة للاحتلال كالحالة الفلسطينية حيث تزداد الحاجة فيها للتعليم المهني للحد من البطالة.

منهجية الدراسة:

- أ- منهجية التحليل: اقتراب (approach) التنشئة السياسية (socialization) الذي يُعنى بكيفية بناء التوجهات نحو أمر ما.
 - ب- مصادر البيانات: استعانت الدراسة بالمقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، كذلك على وثائق الوزارة الرسمية وخططها
 - ج- حدود الدراسة:
- هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة محاور، المحور الأول تأثير اقتراب التنشئة السياسية في خلق التوجهات، والمحور الثاني: دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال المناهج الدراسية. والمحور الثالث دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال قوانينها، والمحور الرابع دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال تهيئة البنية التحتية للمدارس، والمحور الخامس دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات لدى الطلبة من خلال إعداد المدرسين.

المبحث الأول: تأثير اقتراب التنشئة السياسية في بناء التوجهات

تعتبر التنشئة السياسية عملية مهمة لكل من الفرد والمجتمع، إذ أن الفرد بدون أهداف ووسائل سلوكية تساعد على اكتساب الخبرات والتجارب والمعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة والعامة لا يمكن أن يطور نفسه وينمي قدراته التي يحتاجها المجتمع، والأفراد الذين يحيطون به يقومون بتربية الفرد فيكتسب منهم الأدوار التي تكون مكمله لدوره (دينكن، 1980)، إذ التنشئة تؤثر تأثيراً بليغاً في حياة الفرد الفكرية وفي أسلوب حياته وترسم شخصيته لتجعله قادراً على مواجهة الحياة بدافع التقليد والاقتداء، فالتقليد من وجهة نظر ابن خلدون عريق في الآدميين حيث يقول: "انظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم" (ابن خلدون، 2002: 149).

إذا تُعرف التنشئة بأنها عملية تلقين الفرد المعرفة والقيم والاتجاهات والمفاهيم العامة في مجتمعه الذي يعيش فيه حتى يتمكن من إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي، وهناك من يرى أن مفهوم التنشئة يشير إلى العملية التي يكتسب خلالها الأفراد سلوكهم، ولا تؤثر فقط عملية التنشئة في سلوكهم وإنما كذلك في قدراتهم، لما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الأفراد من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي، وكيفية الاختيار، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع، التي تبدو مسايرة ومواكبة للتغير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع، وينتج عنها نتائج سياسية أو اجتماعية أو ثقافية (الطيب، 2007). إذاً التنشئة هي عملية تعلم وتعليم، تقوم على أساس تفاعل بين الفرد والعديد من مؤسسات المجتمع الذي يعيش فيه، وتهدف إلى إكساب الفرد معرفة وقيماً واتجاهات مناسبة للقيام بأدوار

اجتماعية/سياسية معينة تمكنه من مسايرة مجتمعه والتوافق معه، وتكسبه الطابع الاجتماعي/السياسي، وتيسر له سبل الاندماج في الحياة الاجتماعية. كما أن التنشئة السياسية لا تعني كسء وطعاماً فقط، إنما تضطلع بمهمة غرس القيم والاتجاهات التي تقوم بها الأسرة والجهات التعليمية وغيرها من قنوات التنشئة (خليفة، 1990)، من أهم قنوات التنشئة التي تبني التوجهات بحسب سيدني فيربا وجابريل ألموند المؤسسات السياسية والتعليمية، وتقوم بذلك عن طريق التأثير على فكر الأفراد وتوجيههم لأمر ما، لأن من مكونات التوجهات، التوجهات الإدراكية والتوجهات المعرفية والتوجهات العاطفية. (عوض، ب. ت) وللتأثير على تلك التوجهات لا بد من التأثير على الأفراد من الناحية المعرفية والإدراكية والعاطفية للمجتمع. بالاستناد إلى ذلك يمكن القول أن وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية باعتبارها تشكل إحدى قنوات التنشئة، فقد ساهمت في توجهات الطلبة الفلسطينيين من التعليم الأكاديمي نحو التعليم المهني من خلال التركيز على توجهاتهم من الناحية المعرفية للطلبة والعاطفية لهم. وعملت على تغيير النظرة المجتمعية الفلسطينية إلى التعليم المهني والتقني بشكل وضيع. ولذلك عمدت في البداية إلى تنشئة الجيل الناشئ من الطلبة عبر تغيير توجههم نحو التعليم المهني والتقني وقامت بذلك من خلال دمج مفهوم التعليم المهني والتقني في الصفوف المدرسية كعملية إلزامية في صفوف السابع والثامن والتاسع. حيث يستطيع الطلبة خلال تلك الصفوف المبكرة من التعليم أن يتعلموا في كل عام دراسي ثلاثة حروف وصولاً إلى الصف العاشر. ويتم تأهيلهم لاختيار التخصص الذي يرغبون به. (صيدم، 2019).

كما عمدت الوزارة لتنشئة الطلبة والتأثير على توجهاتهم العلمية من خلال دورها في إعادة إحياء المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني التقني بالتنسيق مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الأوقاف، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. فعمل هذا المجلس على إلغاء محدودية حملة الشهادات المهنية حيث أصبح بإمكان الطالب إكمال دراسته الجامعية في جميع التخصصات ما عدا الطب البشري، لأن الطالب يحتاج إلى مواد تخصصية، فقامت الوزارة بترويض الفرع التجاري عن طريق تغيير نظام الثانوية العامة واستحداث تخصص الريادة والأعمال، مما أدى إلى زيادة الإقبال عليه. وعملت أيضا على إدخال مفهوم الدمج الإلزامي في العملية التعليمية وإلغاء الثانوية العامة لمن يذهب بالتخصصات المهنية عبر ما أسموه التقييم بالمشاريع. وبذلك يستطيع الطلبة أن يتخرجوا وفق تقييم مشاريعهم المتخصصة في صلب تخصصهم وثم يستطيعوا الذهاب إلى الدبلوم، وبعدها الالتحاق بدراسته الجامعية، وأدت هذه الخطوات إلى إقناع الأبناء لأبائهم بأهمية التعليم المهني والتقني. (صيدم، 2019).

وكان لوزارة التربية والتعليم باعتبارها كقناة للتنشئة دور للتأثير على تغيير توجهات الطلبة نحو التعليم المهني والتقني من خلال تغيير نظرة المجتمع الفلسطيني السلبية عن التعليم المهني، بالاستعانة بوسائل الإعلام المحلية، ومن خلال المعارض الحرفية التي تقوم بها الوزارة ضمن حملة ممنهجة، ومن خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في توعية الأهل والمجتمع بضرورة توجيه أبنائهم نحو التعليم المهني والتقني. (خطة وزارة التربية والتعليم 2016-2017) ولن تقف الوزارة بالتأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني والتقني عند هذا الحد، بل قامت بإحضار أولياء أمور الطلبة الذي يعملون في المهن المختلفة وإعطائهم الفرص ليقوم بشرح أهمية مهنتهم في المجتمع، وبذلك عمدت على تغيير النظرة السلبية للأهالي عن التعليم المهني عندما بينت أن التعليم المهني والتقني لا يقلل من احترام الناس لهم. إضافة لذلك فقد استخدمت الطلبة كسفراء لإقناع ذويهم من أجل تغيير توجهاتهم السلبية نحو مفهوم التعليم المهني والتقني، (ذياب، 2019).

المبحث الثاني: دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال المناهج الدراسية

يتضح دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين من خلال المؤشرات الإحصائية إذ كانت المؤشرات الإحصائية لتوجه الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني منخفضة ثم بدأت بالارتفاع التدريجي، إذ أوضح تقرير جهاز الإحصاء المركزي أن نسبة الالتحاق بالتعليم المهني منخفضة ولم تزد في أي من الأعوام خلال الفترة التي سبقت دمج التعليم المهني في المدارس عن 3% بل وأخذت في التراجع في

السنوات الأخيرة، نتيجة لزيادة إقبال الطلبة على الفروع الأكاديمية وخاصة فرع العلوم الإنسانية. (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، 2014).

وُلاحظ لاحقاً إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم المهني في عام 2019/2018 (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018-2019، 2018) مما ما استدعى تطوير وزارة التربية والتعلم للمناهج الدراسية الخاصة بالتخصصات المهنية والتقنية للمدارس المهنية والتقنية. واعتمدت على معادلة خاصة (بالمعلم والمتعلم والمنهج)، حيث يشكل المنهاج حلقة الوصل بين المعلم والمتعلم وعليه يمكن النظر إلى المنهج التعليمي الخاص بالتعليم المهني باعتبارها أحد أهم الوسائل التي تُعنى برفع المستوى الثقافي والعلمي والرقى بالدولة. (جويلس، 2010).

عليه فقد أولت وزارة التربية والتعليم أهمية بمحتوى المناهج الدراسية من الناحية العلمية والعملية ومواكبة ما يحدث من تغيرات وإدخالها إلى المناهج التي يدرسها الطلبة وإتباع أساليب تدريس حديثة للمادة العلمية أو تطبيقها على أرض الواقع. حيث تم اعتماد المنهجية الوطنية المعيارية لتطوير هذه المناهج وهي منهجية "تقوم على تطوير مناهج التعليم الثانوي للصفين (11،12) لكافة التخصصات حسب احتياجات السوق وفق أحدث المنهجيات العالمية المواكبة للتطورات العلمية" (أحمد وآخرون، 2017: 5). وذلك عن طريق العمل على تطوير الخطط الدراسية تطوير الخطط الدراسية للبرامج والتخصصات التقنية في الكليات وتوحيد مسميات البرامج بين مختلف الكليات في الوطن بما فيها قطاع غزة، حيث بدأت الوزارة بذلك في العام 2018، من خلال وضع خطة لتطوير ودمج خطط البرامج الموجودة، وكذلك إلزام الكليات عند تقديم طلبات اعتماد البرامج الجديدة من خلال

الهيئة الوطنية للجودة والنوعية باستخدام نفس المنهجية في تطوير خططها (خطة وزارة التربية والتعليم 2017-2018).

إضافة لذلك عملت الوزارة على تشكيل لجان تتكون من خبراء من مختلف التخصصات المهنية من أجل العمل على إصدار مناهج مناسبة لاحتياجات المجتمع بالإضافة إلى ذلك فقد عملت هذا اللجان دليل يقوم بمساعد المعلم في تحديد أهدافه والطرق التي سوف يتبعها من إيصال المعلومة للطلبة بالشكل الصحيح الذي يتناسب مع قدراتهم من خلال هذا التطور بالمناهج الدراسية تم العمل على زيادة عدد التخصصات وقد بلغ عدد التخصصات المهنية 28 تخصص توزعت بين الفروع المهنية الأربعة (الصناعي، الزراعي، الاقتصاد المنزلي والفندقي). (خطة وزارة التربية والتعليم 2016-2017).

المبحث الثالث: دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات لدى الطلبة من خلال قوانينها

لوزارة التربية والتعليم دور في التأثير على توجهات الطلبة من خلال قوانين جديدة تشجع على التعليم المهني والتقني وتحمي حقوق الطلبة عندما يتخرجوا من المدارس ويلتحقوا بسوق العمل من خلال اقتراحها عدد من القرارات والقوانين لمجلس الوزراء لتعتمدها. حيث قامت وزارة التربية والتعليم العالي في هذا الجانب في ظل دراسة وتحليل التوجهات التي بدأتها الحكومة بشكل موسع ومنظم لدعم تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك إيماناً منها بأهمية المساهمة في تحسين الواقع الفلسطيني وإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب داخل فلسطين ووصولاً إلى الأسواق الخارجية. وذلك بشكل ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية وأولوياتها "(الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعة 2014 - 2030).

فقام مجلس الوزراء باعتماد العديد من السياسات والتوجهات الجديدة التي انطلقت من قانون التربية والتعليم، مثل ما يتعلق بدمج التعليم المهني والتقني في التعليم الأساسي، وافتتاح مسار الصف العاشر المهني، ومنها ما يتعلق بقرارات مجلس الوزراء باعتماد مسار الكفاءة المهنية، وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني الذي يجمع مختلف الشركاء المحليين المساهمين في هذا القطاع سواء من وزارات، ومؤسسات أهلية، وممثلي سوق العمل، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والبدء بإعداد أول قانون للتعليم والتدريب المهني والتقني (نخلة، 2019).

كما عملت وزارة التربية والتعليم على سن قوانين تقوم بموجبها بتوجيه الطلبة إلى التخصصات المهنية وبناء التوجهات والسياسات حيث تم المصادقة عليها بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (17/103/04)، كما تم اعتماد وحدات مهنية في الصفوف من السابع وحتى التاسع، بهدف تعريض الطلاب في هذه المرحلة لبعض المهن لاستقطاب ميولهم للتوجه نحو التعليم المهني والتقني في المراحل الدراسية التالية (قرار مجلس الوزراء رقم 2017/103/04، 2017).

إضافة لذلك فقد اشتمل قانون التعليم رقم (2017/8) مواد تدعم التعليم المهني، وذلك في المادة (9) منه الذي عمل على دمج التعليم المهني بالتعليم العام يبدأ من الصف السادس الأساسي. وكذلك المادة رقم (11)، التي أوضحت بأن التعليم المهني يبدأ من الصف العاشر المهني وذلك لتعريض الطلبة بشكل أوسع للتعليم المهني بهدف تعريفهم بالتعليم المهني بشكل أوسع (قرار مجلس الوزراء رقم 2017/103/04، 2017).

يجري العمل حالياً على سن قانون من أجل حماية الطلبة الخريجين، وذلك من خلال ضبط المهن. بحيث يمنع أي ورشة فنية ومهنية بدون حصول صاحبها على شهادة رسمية معترف بها. مما يساعد الخريجين على حماية حقوقهم وتوفير الفرصة الكاملة للعمل في الأسواق الداخلية والخارجية، لكن قد يحتاج سن مثل هذا القانون إلى توافر جميع الجهود بين الأطراف المساهمين في هذا المجال. لكن تبرز مشكلة الوضع السياسي غير المستقر في السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة بسبب الانقسام بين شطري الوطن (غزة والضفة)، وهو ما قد يقلل من إمكانية تطبيق هذا القانون (صيدم، 2019).

المبحث الرابع: دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال تهيئة البنية التحتية للمدارس

يتضح كذلك دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال تهيئة البنية التحتية للمدارس، حيث عملت وزارة التربية والتعليم على توفير البنية التحتية للمدارس من خلال توفيرها الغرف والمشاغل الصفية والمختبرات.

يتبين جهود الوزارة المبذولة في سبيل تهيئة البنية التحتية للمدارس على التعليم المهني والتقني من خلال خطة الوزارة التطويرية (2017-2022) التي ركزت على مجموعة من التدخلات الهادفة إلى دعم تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين بشكل يساهم في تحقيق الأهداف التي تبنتها الحكومة (خطة وزارة التربية والتعليم 2017-2022). وقامت بذلك من خلال تنسيقها مع مركز تطوير التعليم المهني والتقني (الذراع الفني للمجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني) وسائر الشركاء المحليين.

بدأت الوزارة باستخدام البنية التحتية المتوفرة للتعليم والتدريب المهني ضمن ما اصطلح على تسميته مؤسسات التعليم والتدريب المهني للمستويات الأربعة التي أقرها المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني. بحيث يستطيع الطالب بعد تخرجه من الصف العاشر التوجه الى أحد مسارات التعليم الثانوي المهني. بدء الوزارة بفتح صفوف العاشر المهني في مناطق مختارة من الضفة الغربية في العام 2017 وبلغ عدد الصفوف التي تم افتتاحها في ذلك العام (56) شعبة، تواجدت في (46) مدرسة في محافظات الضفة الغربية (صيدم، 2019).

كما أعدت الوزارة في مطلع العام 2018 سياسة للتوسع في توفير البنية التحتية للتعليم، وبما يخدم ضمان التحاق خريجي الصف العاشر المهني الذين تواجدوا في صفوف العاشر المهني في العام الدراسي (2018/2017)، حيث تم إعداد خطة تهدف الى توفير البنية التحتية للتعليم المهني بشكل يضمن التوزيع الجغرافي لتسهيل وصول الطلبة، وذلك من خلال توزيع محافظات الوطن بشكل أولي إلى (56) عنقود، ينبغي أن يتوفر في كل منها إما مدرسة مهنية أو وحدة مهنية (أي البنية التحتية التي تسمح بتقديم تعليم مهني في تخصص واحد إلى (3) تخصصات). ويتم الاستفادة من الغرف والمباني الموجودة في مدارس التعليم العام، شريطة توفير الأجهزة والمعدات المناسبة لهذا التخصص، على أن يستمر طلبة الفرع المهني ومعلميهم باستخدام مرافق المدرسة الأخرى في التعليم (نخلة، 2019).

بدأ تطبيق خطة الوزارة بفتح صفوف العاشر المهني في مناطق مختارة من الضفة الغربية في العام (2018/2017)، حيث بلغ عدد الصفوف التي تم افتتاحها في ذلك العام (56)

شعبة، تواجدت في (46) مدرسة في محافظات الوطن. كما تم التوسع في العام الدراسي (2019/2018) في عدد شعب الصف العاشر المهني حيث بلغ عددها (74) شعبة موجودة في (64) مدرسة مع توفير المعدات والمواد اللازمة لتطبيق المناهج الدراسية بالإضافة إلى توفير معدات الأمان اللازمة لسلامة الطلبة (صيدم، 2019).

وعليه تمكنت الوزارة في العام (2019/2018) من استيعاب (535) طالب/ة. ولم يقف دور الوزارة عند هذا الحد، فقد تم افتتاح أول روضة مهنية نوعية في فلسطين عام 2019، وذلك بمدرسة دير نظام الثانوية المختلطة في مديرية تربية رام الله والبيرة، إذ تضم الروضة غرفاً تخصصية للتعليم المهني، مع توفير جميع الاحتياجات الخاصة بالتدريب بالإضافة إلى ساحة وحديقة ووحدات صحية. ويقوم الأطفال في هذه الروضة باستعمال الأدوات الحقيقية (المعدات التي يتم استخدامها أثناء العمل في الورشات الرسمية) مع ضمان اتباع إجراءات السلامة العامة وهذا الروضة لها اثر كبير في تغير نظر المجتمع للتعليم المهني (التميمي، 2019).

رغم كل ما قامت به وزارة التربية والتعليم من تأهيل للبنية التحتية للروضات والمدارس لتلائم التعليم المهني، إلا أنها بقيت تعاني من صعوبات ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، حيث وجدت صعوبة بتوفير المعدات والمختبرات وتجهيز المدارس في المناطق المصنفة (ج) والخاضعة تحت السيطرة الأمنية للاحتلال الاسرائيلي. حيث كانت هناك ملاحظات لكادر الوزارة من الاحتلال الإسرائيلي، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي عدة مرات بمصادرة المعدات والأدوات الخاصة بتدريب الطلبة في هذه المدارس، بالإضافة إلى ما قام به الاحتلال من هدم بعض المدارس وإغلاق بعضها الآخر، وهو ما ترتب عليه من صعوبة لدى كادر

الوزارة والعاملين في المدارس من الوصول إليها. وعمل الاحتلال كذلك على منع المدارس من التزويد بالشبكات المختلفة مثل (الكهرباء، الماء، الهاتف). وتحدياً لكل هذه الصعوبات الناجمة عن الاحتلال التي أعاقت تأهيل المدارس لتلائم التدريب المهني والتقني، فقد قامت الوزارة بتوفير غرف صفية متحركة (كرفان) ولوحات شمسية من أجل توليد الطاقة الكهربائية لتتاسب ورش العمل في المدارس. (نخلة، 2019).

المبحث الخامس: دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال إعداد المدرسين

مما يدل كذلك على دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة، إيجاد كادر للهيئة التدريسية في المدارس وتأهيله ليلائم التعليم المهني والتقني، فعندما يكون هناك كادر تدريسي مؤهل لتدريس الطلبة التعليم المهني وتدريبهم، فيؤثر ذلك على توجهاتهم للالتحاق بالتعليم المهني. حيث يشكل المدرّس عصب عملية التعليم، فهو الموجه والمربي الذي يتعامل بشكل مباشر مع مفردات المنهج، وتقع على عاتقه مسؤولية إيصال تلك المعلومات إلى طلبته، لذلك، فقد عملت وزارة التربية والتعليم على وضع الخطط لتأهيل المعلمين وتدريبهم وتمكينهم من تنمية تفكير الطلبة، والتعامل مع الفروق الفردية، وربط التعليم المهني والتقني في الحياة، وتهيئة المعلمين للتعامل مع المناهج الدراسية الجديدة وتنمية كفاياتهم المهنية (العلمي وآخرون، 2010). فقامت بعمل دورات مكثفة من أجل تأهيل المعلمين المهني، فاستخدمت أساليب مختلفة للتعليم المهني بحيث تكون وفق حاجات المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، ركزت التربية والتعليم دوراتها على التنمية الزراعية لإعداد المدرسين في مجتمع مدينة قلقيلية لأنه مجتمع زراعي. أما في المناطق الجنوبية مثل

مدينة الخليل فقد ركز دوراتها لتأهيل المعلمين على الدورات المتعلقة بالريادة والأعمال التجارية، وذلك لازدهار التجارة في تلك المناطق. وبذلك عملت الوزارة على توفير هذه التخصصات التي تخدم المجتمع المحلي بشكل خاص ومن أجل ذلك كان لابد من إعطاء المدرسين دورات وفقد اشتملت هذه الدورات على التركيز على عدد محدود من المهارات في الدورة التدريبية الواحدة ليكون لها أثر أكبر. وايضا استخدام استراتيجيات تدريبية حديثة والتي تساهم في تطوير اداء المعلمين والعمل على تطوير الآليات الترقيات والحوافز وغيرها (التميمي، 2019).

وقد سعت الوزارة إلى إعداد معلمين في كافة مجالات التعليم المهني، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لهم، وإكسابهم المعلومات النظرية والمهارات العملية، تحقيقاً لمبدأ التكامل بين النظرية والتطبيق، وبين العلم والعمل. فحرصت الوزارة ضمن الدورات والورشات التي عقدتها لإعداد المدرسين على المهارات اللازمة للتعليم المهني والتقني حسب المعايير الفنية. كما حرصت على إعدادهم على كيفية التعامل مع التقنيات الحديثة، بما يضمن تزويدهم العادات السلوكية الصحية وتطبيق أسس السلامة العامة أثناء استخدامهم واستخدام الطلبة للمعدات والأدوات. (ذياب، 2019)

كان للوزارة كذلك دور بالتأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني، من خلال إعداد المدرسين. حيث حرصت الوزارة على عقد دورات لهم حول كيفية التعامل مع المجتمع المحلي لتغيير توجهاتهم السلبية حول التعليم المهني. وتمكنت الوزارة من ذلك عبر إشراك الأهالي في بعض الدورات التدريبية ليعرفوا أهمية التعليم المهني والتقني، والفرص المستقبلية التي تنتظر ابنائهم للعمل بدل البطالة المتوقع أن تنتظرهم خاصة في ظل الاحتلال

الإسرائيلي. وكي يعرفوا أن هذا النوع من التعليم لا يقل أهمية عن التعليم الأكاديمي. وبذلك، ساعدت تلك الدورات التي عقدتها الوزارة بالتأثير في توجهات الأهالي وأبنائهم الطلبة نحو التعليم المهني. (بني عودة، 2019).

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أن لوزارة التربية والتعليم باعتبارها أحد قنوات التنشئة دور إيجابي في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني ويمكن تلخيص هذا الدور هذا الدور في التالي:

1. عملت وزارة التربية والتعليم على إدخال التعليم المهني في المدارس، وتغيير النظرة المجتمعية السلبية تجاهه، عبر استعانتها بالإعلام، وتنظيم المحاضرات، وورش العمل المهنية.
2. قامت وزارة التربية والتعليم بتحديث المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم المهني والتقني لتلائم التطور التكنولوجي والمعرفي وتواكب حاجة المجتمع المحلي منه.
3. عملت وزارة التربية والتعليم على سن مجموعة من القوانين التي تحمي الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق في التعليم المهني والتقني مستقبلاً للعمل في المجالات التي درسوها، ضمن نظام التعليم المهني والتقني الحديث.
4. قامت وزارة التربية والتعليم بتهيئة البنية التحتية من مدارس ومختبرات لتلائم التعليم المهني والتقني، بما فيها المدارس في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الاحتلال.

5. قامت وزارة التربية والتعليم بتأهيل المدرسين للتعليم المهني والتقني، ودمج مدرسين جدد متخصصين في مجالات مختلفة من التعليم المهني والتقني، بحيث يستطيعوا التعامل مع النظام الجديد في التعليم.

التوصيات: بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

أولاً: توصيات خاصة بالأهالي:

1. الاهتمام بتوجيه أبنائهم نحو التعليم المهني والتقني، وعدم اقتصار توجيههم لأبنائهم نحو التعليم الأكاديمي.

2. تغيير نظرهم السلبية نحو التعليم المهني والتقني، والنظر إليه بأهمية واحترام.

3. التعاون مع وزارة التربية والتعليم من خلال المعارض الحرفية ودعم الوزارة فيما تحتاجه لتطوير في هذا النوع الجديد من التعليم.

ثانياً: توصيات خاصة بوزارة التربية والتعليم:

1. الاستمرار في خططها نحو دعم التعليم المهني والتقني لزيادة تأثيرها على توجهات الطلبة نحو هذا النوع من التعليم.

2. زيادة دعم البنية التحتية لمدارس التعليم المهني والتقني وفي جميع التخصصات.

3. زيادة الاهتمام بمدارس التعليم المهني والتقني لا سيما في المناطق المهمشة وفي مناطق (ج) الخاضعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

قائمة المراجع

ابن خلدون، عبد الرحمن (2002) مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار الفكر).

أحمد، هدى وآخرون (2017) المعايير المهنية لمعلمي التعليم المهني، (وزارة التربية والتعليم: رام الله).

تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، (2014)، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018-2019، (2019)، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

جويلس، زياد (2010) أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 – 2030، (رام الله: وزارة التربية والتعليم).
خطة وزارة التربية والتعليم 2016-2017، (رام الله: وزارة التربية والتعليم).

خطة وزارة التربية والتعليم الخماسية 2017-2018، (رام الله: وزارة التربية والتعليم).
خطة وزارة التربية والتعليم الخماسية 2017-2022، (رام الله: وزارة التربية والتعليم).

خطط وزارة التربية والتعليم 2012، تحسين أداء الكليات التطبيقية في ضوء استراتيجية التعليم المهني والتقني. (رام الله: وزارة التربية والتعليم).

الطيب، مولود (2007) علم الاجتماع السياسي، (بنغازي: منشورات جامعة السابع من إبريل، 2007).

عبد، خليفة (1990) سيكولوجية الاتجاهات، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر)، ص231.

العلمي لميس، مجدلاوي، أحمد (30 تشرين ثاني 2010)، استراتيجيات التعليم والتدريب المهني والتقني المرجع المعتمد، خطة معدة من وزير التربية والتعليم، والعمل. (وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، رام الله).

- عوض، سعيد (ب.ت) النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق، (القاهرة: جامعة القاهرة).
- قرار مجلس وزراء رقم (2017/103/04) (17 أيار 2016)، (رام الله: مجلس الوزراء).
- كحيل، هاشم (2015) تنفيذ الخطط الاستراتيجية للتعليم والتدريب التقني، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)).
- مادة (9، 11) من قانون التعليم المهني والتقني (2017/8)، (رام الله: مجلس الوزراء).
- معياري، محمود، (1988) التعليم المهني في الأراضي المحتلة، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.
- مقابلة مع "طالب من مدرسة نابلس الصناعية في مديرية شمال نابلس"، عبد الفتاح بني عودة، 7 تشرين ثاني 2019.
- مقابلة مع "مدير عام التعليم المهني والتقني بوزارة التربية والتعليم"، م. وسام نخلة، 24 تشرين أول 2019.
- مقابلة مع "مدير مدرسة دير نظام الثانوية المختلطة في مديرية رام الله والبيرة"، أ. محمود صالح التميمي، 3 تشرين ثاني 2019.
- مقابلة مع "مدير مدرسة نابلس الصناعية في مديرية شمال نابلس"، م. عمر دياب، 7 تشرين ثاني 2019.
- مقابلة مع "وزير التربية والتعليم سابقاً"، د. صبري صيدم، 28 تشرين أول 2019.
- ميشيل، دينكن (1980) معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، (بغداد: دار الحرية للطباعة).